الصرف عنها اكل الخطاف والفاخة والعقعق لا بأس به لانه ليس بذي ناب
السباع ولا ذي مخلب من الطيور ٥ رجل رمى صيدا فوقع عند مجوس مقدار ما
يقدر على ذبحه فمات لم يحل اكله لانه قادر على ذبحه بتقدير الاسلام فلم يكتف
بالذكوة الاضطرارية الصيد اذا بقي فيه من الحيوة مقدار ما يبقى في المذبوح
بعد الذبح الكلام في اربع مواضع احدها الشاة اذا مرضت وبقي فيها الحيوة
مقدار ما يبقى المذبوح بعد الذبح والثاني اذا قطع الذيب رجل شاة وبقي
فيها من الحيوة مقدار ما يبقى في المذبوح بعد الذبح والثالث الكلب المعلم المرسل
اذا جرح الصيد وبقي من الحيوة مقدار ما يبقى في المذبوح بعد الذبح واخذ
المالك والرابع اذا رمى صيدا فاصابه فبقي من الحيوة مقدار ما يبقى في المذبوح
بعد الرمح فرماه اخر فقتله ففي الموضع الاول والثاني عند ابي يوسف ومحمد رح
لا يقبل الزكاة حتى لو ذكاها الاول واخذ الثاني على فور جمعة انها يقبل
حتى لو ذكاها الحل وكذا ذكر الفقيه ابو الليث رح اسناده مختلف الرواية وعليه
الفتوى وفي موضع الثالث والرابع لا يقبل بالاتفاق حتى لو اخذه المالك في
الموضع الثالث ولم يذكه بحل وفي الموضع الرابع ايضا لا يحل ما ان الذكوة
بالاول وحين وجد الاول وكان هو صيدا فيقع الوقع على قول ابي حنيفة بين الرابع
والثالث وبين الثاني والاول والفرق ان في الموضع الرابع والثالث وجد
فعل هو ذكوة فلا يغير هو الحيوة بعد الذكوة لان رجلا رمى صيدا فاخذه
صاحبه ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه يوكل هو المختار لانه اذا لم يكن
من الوقت ما يقدر على ذبحه فلم يقدر على الذكاة الاختيارية فصار كما لو
يقدر على الذكاة بان لم يبق فيه من الحيوة الا مقدار ما يبقى في المذبوح
من الحيوة بعد الذبح وهو الفصل الرابع الجنين اذا خرج حيا ولم يكن من الوقت

٢ وفي القاضي ٢١ ولم ينتسب الى الجماعة كما هو الصحيح

مقدار ما يقدر على ذبحه حتى مات يوكل لما قلنا وهذا التفريع بناء على قول
ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما رجل ذبح شاة او بقرة فهذا على اربعة اوجه
اما ان تحرك بعد الذبح وخرج منه دم مسفوح او تحرك ولم يخرج منه دم مسفوح
او كان على العكس او لم يتحرك ولم يخرج منه دم مسفوح ففي الوجه الاول حل لانه
وجد علامة الحيوة وفي الوجه الثاني والثالث كذلك لانه وجد علامة الحيوة احد
جنسي الامرين وفي الوجه الرابع لا يحل لانه لم يوجد علامة الحيوة لكن هذا ما لم يكن
للحيوة اثر عند وقت الذبح فان علم حل وان لم يتحرك بعد الذبح وخرج منه الدم
اصلا ان رجل ضحى شاتين تكلموا قال محمد رحمه الله رحمه الله لا تكون الا ضحية الواحدة و
للمختار ان يكون الاضحية بهما الدليل عليه انه نص الحسن عن ابي حنيفة انه لا بأس بالا
ضحية بالشاة والشاتين والدليل عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة
شاتين ضحى عام الحديبية عائلة بدنة شراء ضحية ثلثمائة درهما شاتا فاضل
من واحدة فرق بين هذا وبينما اذا اشترى بعشرة دراهم حيث كان الواحدة
افضل والفرق ان ثلثمائة درهما يوجد شاتان على ما يجب من كمال الاضحية في السن
والكبر ولا يوجد بعشرة الا واحدة كان الشراء الشاتين افضل ولو لم يوجد بثلثين
كان سر الواحدة افضل رجل اوجب على نفسه عشر اضحية قالوا يلزمه اثنتان
لان الاثر جاء بالاثنين هكذا ذكره الكتاب والظاهر انه يجب لانه اوجب على نفسه
ما لله تعالى من جنسه اجاب اخذ الطير بالليل لا بأس به لان اباحة الاصطياد
مطلقا والنهي محمول على الذكاء على التعرض به يقول الشافعي ان يفعل
رجل فعلي بالجاموس يجزيه هو المختار وهو جزور من سبعة وكذا بقر والبقر
والنوع يدخل تحت الجنس ولهذا دخل حق وجوب المصر فقد رجل دعا قصابا ليضحي عنه
فضحى القصاب عن نفسه فهو للامر لان نية القصاب قد لغت فصار كأنه لم يكن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)